دور السيولة المصرفية في الاداء المصرفي :

دراسة عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٥)

* بحث مستل من بحث دبلوم عالي

أ.م.د. محمد علي كاظم
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

الباحث جعفر جليل عبادي حسن
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد
jafarjalil9@gmail.com

المستخلص:

الغرض: يسعى البحث الى تحليل وقياس مؤشر السيولة القانونية كمتغير مستقلا وبيان تأثيره وارتباطه في الاداء المصرفي كمتغير تابعا متمثلا بمؤشر العائد على الاستثمار (الاصول) .

التصميم/ المنهجية: تكمن المشكلة من خلال معرفة دور السيولة القانونية في الاداء المصرفي لذلك فان مشكلة البحث تتمحور بالتساؤلين الآتين «هل يوجد اثر بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي ؟» هل يوجد ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي , وللإجابة على هذه التساؤلات فقد اختبر البحث عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المتكونة من اربعة مصارف (بغداد ,الشرق الاوسط ,المتحد للاستثمار ,الاهلي العراقي) للمدة (2006 ـ 2015) , مستخدم في ذلك البيانات المالية المنشورة على

المواقع الالكترونية لهيئة الاوراق المالية التي هي خاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي . وقد سعى البحث الى اختبار فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط والاثر بين متغيرات البحث , ومن اجل الاجابة على التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث والوصول الى الاهداف المطلوبة تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS)) .

الاستنتاجات توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها , أن السيولة المصرفية ومؤشراتها تعد من اهم المعطيات التي يقتضي على المصرف الاهتمام بها ,والسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على ضمان توفير الاموال من اجل الوفاء بالالتزامات المالية لان عدم توفر قدر من السيولة يؤدي الى فقدان ثقة الجمهور العام بالمصرف , من مؤشرات السيولة المصرفية يمكن بواسطتها قياس سيولة المصارف التجارية ومن بين هذه المؤشرات (السيولة القانونية ,الرصيد النقدي ,الاحتياطي القانوني) , ان الاداء المصرفي يمثل الاداة الرئيسية المهمة حيث يستطيع المصرف من خلاله الحكم على مدى نجاحه في ممارسة نشاطاته المختلفة ,إذ يبين مدى كفاءة المصرف في استثمار الموارد المتاحة لديه وتحقيق أهدافه المخطط لها.

الكلمات الرئيسية: السيولة المصرفية , مؤشر السيولة القانونية ,الاداء المصرفي ,مؤشر العائد على الاستثمار(الاصول) .

المحور الأول

المنهجية العلمية للبحث

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تتمحور بالتساؤلين الآتين:

1ـ هل يوجد دور للسيولة المصرفية في الاداء المصرفي .

2ـ هل يوجد تأثير وارتباط ما بين السيولة المصرفية والاداء المصرفي .

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من حيث ان توفر السيولة من قبل المصارف بكميات معقولة يسهم في عملية التنمية الاقتصادية للأسباب الاتية :

1ـ انها ستقوم بتوظيف ما لديها من موارد ضمن سيولة يسهم في تحقيق عائد مطلوب يطمح أي مصرف تجاري في تحقيقه دون الافراط بالسيولة وتحمل المصرف مخاطر كبيرة يمكن ان تؤثر في تصفية بعض او كل موجوداته من اجل سداد التزاماته.

2ـ تناول قطاع مهم وهو القطاع المصرفي

كحلقة وصل بين جميع القطاعات الاقتصادية .

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي وتحليل كل منهما لمعرفة مستوى السيولة والاداء في المصارف العراقية التجارية الخاصة والمتكونة من اربعة مصارف. ، وكذلك يهدف البحث الى ايجاد العلاقة بين السيولة المصرفية والاداء المصرفي من خلال استخدام وتحليل مؤشر السيولة القانونية من جهة ومؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار (الاصول)) من جهة اخرى وذلك من خلال استخدام الاساليب الاحصائية بينهما.

فرضيات البحث:

1ـ يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية ومؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار(الاصول)).

2ـ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية ومؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار (الاصول) .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

وتتمثل بالاتي:

1ـ الحدود المكانية :ـ

الحدود المكانية للبحث من خلال المصارف التجارية العراقية الخاصة وتم اختيار اربعة مصارف خاصة وهي (مصرف بغداد ,مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار, ومصرف المتحد للاستثمار, والمصرف الاهلي العراقي), لاختبار وتحليل فرضية البحث وتبيان ابرز الاستنتاجات والتوصيات.

2ـ الحدود الزمانية :

تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي العملي للبحث في سلسلة زمنية تمتد للمدة (2006ـ 2015) م .

المحور الثاني

الاطار النظري للبحث

مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة المصرفية هي ما تحتفظ به المؤسسة المالية من الاموال النقدية او ما يتوفر لها من اصول سريعة التحول الى نقدية دون ان تكون هناك خسارة قياسا بتكلفة الشراء,(المحمود, 2014, (87 . والمفوضية الاوربية للشؤون الاقتصادية عرفت السيولة بانها ,مصطلح يستخدم في عالم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود .(بوهراوة,2010, 2). ويمكن النظر إلى السيولة المصرفية على انها هي قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات والتي تتمثل في القدرة على

مقابلة طلبات سحب المودعين للسحب من الودائع وكذلك مقابلة طلبات الائتمان إلى القروض والتسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع (البديري,2016,2). ويمكن تعريف السيولة على انها قدرة المصرف على ضمان توفير الاموال من اجل الوفاء بالالتزامات المالية لان عدم توفير قدر من السيولة يؤدي الى فقدان ثقه الجمهور العام بالمصرف (Godwin E., and Moses,2015:3). وهي تلك الاصول التي يمكن تحويلها الى نقد خلال مدة زمنية قصيرة ,Maqsood et al.,2016:2)) .

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بان السيولة المصرفية هي القدرة على تحويل بعض الاصول الموجودة في المصرف الى نقد جاهز دون خسارة وان تكون كمية السيولة في المصرف بشكل معقول, وكذلك قدرة البنك على مواجهة ما عليه من التزامات من خلال ما يملكه من اصول سائلة وبكميات تسمح له بمزاولة نشاطه بشكل يحقق له الربح المطلوب .

مؤشرات قياس السيولة المصرفية :

1ـ نسبة السيولة القانونية: تعد هذه النسبة من النسب المطلوب توفرها في المصرف ,ان هذه النسبة تتعرض للمتابعة والكشف المتواصل من قبل البنك المركزي العراقي, وتعتبر مقياسا للاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية, وكلما زادت هذه النسبة زادت سيولة المصرف وتحسب من خلال :

نسبة السيولة القانونية =	النقد في الصندوق +الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات +اوراق تجارية مخصومة الودائع وما في حكمها	×١٠٠

ويقصد بالودائع وما في حكمها هي جميع المطلوبات باستثناء حق الملكية (الاسدي,2005،13).

2ـ نسبة الرصيد النقدي: ان هذه النسبة تشير الى مقدار النقد لدى البنك المركزي وكذلك في الصندوق, اضافة الى الارصدة الاخرى (العملات الاجنبية ومسكوكات), وتبين هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته, كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزامات ,الا ان ذلك يؤثر سلبا على العائد المصرفي بسبب عدم القدرة على توظيف

الاموال السائلة في استثمارات تدر عائد (الكروي,2008,8) .

3ـ نسبة الاحتياطي القانوني: تتمثل هذه النسبة بمدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة بذمة المصرف, ان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على مقابلة التزاماته حيث تعيد عملية خلق النقود والتوسع في منح القروض ,(المعموري, 2015,37) .

مفهوم الأداء المصرفي:

يعد الاداء من اهم المقومات الرئيسية للعملية الرقابية, حيث يتم من خلاله مقارنة الاداء الفعلي لكل نشاط من انشطة المنظمة فضلا عن الاداء الكلي بمؤشرات محددة مقدما من اجل تحديد الانحرافات ومعالجتها وتلافي حدوثها في المستقبل,(جميل وسعيد,2007,117).

والاداء هو الاستعمال الكفء والفعال للموارد من قبل المنظمة من اجل انجاز الاهداف التي تسعى الى تحقيقها مثل زياده الربحية, وزيادة الحصة السوقية,(العابدي, 2017, 40). ان الاداء المصرفي يعبر عن قدرة المصرف في تحقيق الاهداف طويلة الاجل ومدى القدرة في استثمار الموارد من اجل تحقيق الاهداف المنشودة,وذلك لان الاداء هو المرأة التي تمثل واقع المصرف من مختلف جوانبه حيث تسعى الاطراف كافة في المصرف الى تعزيز الاداء الامثل .(ابو قمر,2009, 21)

وكذلك يمكن تعريف الاداء بانه وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في اداء انشطة المصرف ومن ثم توفير المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ التدابير التصحيحية التي تتكفل ببقاء المصرف في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الايرادات والارباح, حيث ان التفوق بالإداء المصرفي يضمن للمصرف مركزا تنافسيا من اجل تطوير المركز المالي للمصرف .(عبد الستار,2012, 119) .

مؤشرات قياس الاداء المصرفي:

1ـ معدل العائد على حق الملكية: ان العائد على حق الملكية هو مقياس للمساهمين أي اصحاب الاسهم عن كيفية الاداء خلال السنة, ويقاس هذا المعدل من خلال قسمة صافي الدخل على مجموع حقوق الملكية.

$$\text{حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وعليه
كلما ارتفع هذا العائد كلما كان ذلك افضل للبنك حيث يمكنه من توزيع المزيد من الارباح على المساهمين اضافة الى المخاطر العالية بسبب زيادة الرفع المالي, اما انخفاضه فيشير الى تمويل منخفض من القروض .(الخطيب,2002,114) .

2ـ معدل العائد على الموارد :ـ ويمكن قياسه من خلال المعادلة الاتية:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

ويبين هذا المعدل كفاءة المصرف في تحقيق الارباح من الموارد المتاحة له التي هي الودائع,ان ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من خلال توظيف الاموال في موجودات مربحة ,(بشناق,2011,36).

3ـ معدل العائد على الاستثمار (الاصول):ـ العائد على الاستثمار (الاصول) هو مقياس للأرباح لكل دينار من الاصول ويمكن قياسه من خلال قسة صافي الدخل على مجموع الموجودات ومن خلال المعادلة التالية : (Brigham7 & Erhardt, 2011, 100).

Return on assets (ROA)=	Net income / Total assets	100 ×

ROE = العائد على الاستثمار (الاصول)
Net income = صافي الدخل
Total assets = مجموع الاصول .

وكذلك يقيس هذا المعدل الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في الانشطة المختلفة ويساعد ايضا في معرفة الاتجاه الذي يتخذه اداء المصرف. (زاهر,2014, 7).

4ـ معدل العائد على الودائع :ـ
يعد هذا المعدل من افضل المؤشرات المستخدمة في قياس اداء المصارف حيث يبين مدى قدرة المصرف على المنافسة مع المصارف والمؤسسات المالية الاخرى وذلك من اجل الحصول على الاموال من

المدخرين والاحتفاظ بها في المصرف , ان هذه النسبة تمثل قدرة ادارة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن من اجل توليد الارباح, ان ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من خلال توظيف الاموال في الموجودات المربحة .(الجبوري,2017, 57).

المحور الثالث: الاطار العملي للبحث

اولاً: التحليل المالي لمتغيرات البحث

1ـ تحليل مؤشر السيولة القانونية :

تعد هذه النسبة من النسب المطلوب توفرها في المصارف فقد حدد البنك المركزي بان تتراوح هذه النسبة ما بين (25ـ 30%) كحد ادنى لان هذه النسبة تتعرض الى المتابعة والكشف المتواصل من قبل البنك المركزي, ويشير الجدول (1) الى نسب السيولة القانونية للمصارف محل البحث للمدة (2006 ـ 2015) وهي في ارتفاع لدى المصارف عينة البحث وهي تفوق جميعها النسب المعيارية للاحتفاظ بالسيولة من اجمالي الموجودات التي تغطي التزامات المصرف لاسيما (المطلوبات المتداولة), وهذا يعني ان المصارف تتبع سياسة ائتمانية متحفظة او سياسة انكماشية وتفضل الاحتفاظ بالسيولة دون المشاركة الواضحة في منح الائتمان والقروض وكذلك الاستثمار تخوفا من حالات التعثر في السداد وزيادة حجم القروض المتعثرة,وقد تحققت اعلى نسبة للسيولة في المصرف الاهلي العراقي وتجاوزت بالمتوسط 156.6%)) وحقق المصرف اعلى نسبة في عام 2006عندما بلغت 2115.3%) وادنى نسبة في عام 2013 عندما بلغت 115.8%)), ثم تلاه مصرف بغداد بمتوسط بلغ حوالي (95%) وحقق اعلى نسبة سيولة في عام 2013 عندما بلغت حوالي (100,24%) وادنى نسبة عام 2010عندما بلغت حوالي 86)%),ثم بعد ذلك جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثالثة حيث بلغ المتوسط حوالي 92.5)%) حيث حقق اعلى نسبة في عام 2014عندما بلغت حوالي 115.35)%) وادنى نسبة في عام 2010حيث بلغت حوالي 74.8)%), واخيرا المصرف المتحد للاستثمار بمعدل عام 82)%) حيث بلغت اعلى نسبة حوالي 142.6)%) في عام 2008وادنى نسبة في عام 2014بلغت حوالي 23.55)%),وان جميع النسب المتحققة لا تشير الى وجود مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات تجاه العملاء لاسيما المودعين.

جدول (1) مؤشرات نسب السيولة القانونية للمصارف عينة البحث للمدة (2006ـمن 2015).

السنوات المصرف	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الوسط الحسابي
مصرف بغداد	92.83	95.44	99.43	96.23	85.50	91.58	100.05	100.24	97.20	89.80	94.83
مصرف الشرق الاوسط	93.99	97.23	84.59	94.06	74.79	78.24	86.52	95.86	115.35	104.14	92.48
مصرف المتحد للاستثمار	133.45	130.68	142.59	94.94	74.98	47.98	74.27	40.08	23.55	55.69	81.82
المصرف الاهلي العراقي	215.30	184.79	163.93	180.12	121.65	169.43	172.96	115.85	124.18	117.81	156.60

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة .

2ـ تحليل معدل العائد على الاستثمار(الاصول) :

ان هذا المعدل يقيس مدى قدرة المصرف في توليد الارباح من خلال الاستثمار في الموجودات المربحة وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية التي تدر عائدا, ويقيس ايضا الربح الذي يحصل عليه المساهمون من خلال استثمارهم للموجودات, من خلال جدول)2) يتضح ان المصارف المدروسة قد حققت معدلات نمو مختلفة خلال المدة 2006)- (2015 اذ بلغ الوسط الحسابي لمصرف المتحد للاستثمار 5.3)%) وقد حقق المصرف اعلى نسبة له في عام 2012 بلغت 7.9%)) اما ادنى نسبة في عام 2007 فبلغت 1.6)%) وحقق المصرف خسارة في عامي 2006,2008)), وفي عامي (2011,2010) حقق المصرف معدلات مقبولة لنسب معدل العائد الاستثمار اذ بلغت 7.7,7.5%)%) وكذلك في (2013,2014) وهذا يدل على امكانية المصرف في توظيف الاموال والدخول في مجالات استثمارية, اما مصرف بغداد فقد جاء بالمرتبة الثانية حيث بلغ المتوسط له 2.7)%) اذ حقق

المصرف اعلى نسبة في عام 2007 بلغت 6.1)%) وادنى نسبة في عام 2015 بلغت 0.8)%) وهذه النسبة لا تنسجم مع النسب المعيارية التي تتوافق مع حالات الاستقرار الاقتصادي حيث ان النسبة المعيارية هي من 10) ـ 15%), اما مصرف الاهلي العراقي فقد بلغ المتوسط العام حوالي 2.6)%) وقد حقق اعلى نسبة في عام 2012 بلغت 5.4)%) وادنى نسبة في عام 2009 حيث بلغت 0.7)%) وهي نسبة ضعيفة جدا وحقق المصرف خسارة في عام 2006 بلغت -1.6)),واخيرا مصرف الشرق الاوسط فقد كانت النسب متباينة بشكل كبير فقد بلغ المتوسط له 2.3)%) وحقق المصرف اعلى نسبة في عام 2007 بلغت 3.9)%) وادنى نسبة في عام 2014 حيث بلغت 0.6)%) ان هذا المصرف حقق مستوى نمو ضعيف جدا لا يتجاوز 4% خلال مدة البحث ولم يتمكن المصرف من استثمار الموجودات التي لديه.

جدول (2) مؤشرات نسب معدل العائد على الاستثمار (الاصول) للمصارف عينة البحث للمدة من (2006 ـ من2015).

السنوات المصرف	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الوسط الحسابي
مصرف بغداد	2.93	6.19	4.04	2.32	1.69	2.85	2.28	2.20	1.80	0.86	2.71
مصرف الشرق الاوسط	1.90	3.98	2.46	2.19	1.74	3.24	3.49	3.16	0.63	0.98	2.38
مصرف المتحد للاستثمار	(10.31)-	1.69	(1.14)-	3.77	7.75	7.50	7.90	4.91	4.41	3.93	5.33
المصرف الاهلي العراقي	(1.69)-	3.62	4.98	0.74	1.26	3.74	5.40	3.06	1.46	0.78	2.67

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة .

ثانيا: التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

اختبار فرضيات علاقات الارتباط لمتغيرات البحث:

1ـ مصرف بغداد :

ـ تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف بغداد للمدة (2006ـ 2015)

جدول(3) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف بغداد للمدة (2006 ـ 2015)

المتغيرات	Df(n-(1	Mean Square	F	sig	مستوى المعنوية
السيولة القانونية	6	17.969	0.639	0.006	0.05
العائد على الاستثمار	9	1.701	0.060	0.016	0.05

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS .

يتضح من الجدول (3) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف بغداد تم اجراء تحليل التباين لمؤشر السيولة القانونية و مؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار), اذ كانت الاختبارات ذات دلالة معنوية لان قيمة sig لمؤشر السيولة القانونية اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على انه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر العائد على الاستثمار (الاصول) , اذ بلغت F المحسوبة لمؤشر السيولة القانونية 0.639 ,والعائد على الاستثمار 0.060, لمصرف بغداد مما يؤكد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي .

ـ جدول (4) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لمصرف بغداد .

متغيرات السيولة المصرفية	مؤشرات الأداء المصرفي	قيمة معامل الارتباط	تحليل العلاقة
سيولة قانونية	العائد على الاستثمار(الاصول)	0.262	علاقة ايجابية طردية أي مؤشر الأداء يزداد بازدياد السيولة القانونية

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

نستنتج من الجدول (4) وجود ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار) اذ بلغ معامل الارتباط لمصرف بغداد 0.262 وهذا يدل على ان العلاقة طردية أي ان مؤشرات الاداء لمصرف بغداد تزداد بازدياد السيولة القانونية اما يدل على قبول الفرضية الثانية وهي توجد علاقة ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشرات الاداء المصرفي في مصرف بغداد .

2ـ مصرف الشرق الاوسط :

ـ تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006ـ 2015).

جدول (5) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006 ـ 2015) .

المتغيرات	(Df(n-1	Mean Square	F	sig	مستوى المعنوية
السيولة القانونية	6	232.928	30.069	0.012	0.05
العائد على الاستثمار	9	4.18	0.076	0.036	0.05

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS .

من خلال جدول (5) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الشرق الاوسط تم اجراء تحليل التباين لمؤشر السيولة القانونية و مؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار), حيث كانت الاختبارات ذات دلالة معنوية لان قيمة sig لمؤشر السيولة القانونية اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على انه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية و مؤشر العائد على الاستثمار (الاصول) , حيث بلغت F المحسوبة لمؤشر السيولة القانونية 30.069 ,والعائد على الاستثمار 0.060, ان مصرف الشرق الاوسط يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي .

ـ جدول (6) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لمصرف الشرق الاوسط .

متغيرات السيولة المصرفية	مؤشرات الأداء المصرفي	قيمة معامل الارتباط	تحليل العلاقة
سيولة قانونية	العائد على الاستثمار(الاصول)	-0.41	علاقة سلبية عكسية أي ان مؤشر الاداء ينخفض

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال جدول (6) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط(بيرسون) لمصرف الشرق الاوسط لوحظ عدم وجود ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي حيث بلغ معامل الارتباط (-0.41)وهذا يدل على ان العلاقة سلبية أي ان مؤشر الاداء تنخفض بازدياد السيولة القانونية, ان مصرف الشرق الاوسط لا يؤيد قبول الفرضية الثانية أي عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات السيولة المصرفية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

3ـ مصرف المتحد للاستثمار :

ـ تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2006ـ 2015).

جدول(7) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف المتحد للاستثمار للمدة (2006 ـ 2015)

المتغيرات	(Df(n-1	Mean Square	F	sig	مستوى المعنوية
السيولة القانونية	6	2996.880	0.968	0.024	0.05
العائد على الاستثمار	9	3.697	0.055	0.033	0.05

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS .

من خلال جدول (7) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف المتحد للاستثمار تم اجراء تحليل التباين لمؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار), حيث كانت الاختبارات ذات دلالة معنوية لان قيمة sig لمؤشر السيولة القانونية اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل

على انه يوجد تأثير ذاو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر العائد على الاستثمار (الاصول) , حيث بلغت F المحسوبة لمؤشر السيولة القانونية 0.968 ,والعائد على الاستثمار0.055, ان مصرف المتحد للاستثمار يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي .

ـ جدول (8) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) لمصرف المتحد .

متغيرات السيولة المصرفية	مؤشرات الأداء المصرفي	قيمة معامل الارتباط	تحليل العلاقة
سيولة قانونية	العائد على الاستثمار(الاصول)	0.2	علاقة ايجابية طردية أي مؤشرات الأداء تزداد بازدياد السيولة القانونية

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال جدول (8) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط(بيرسون) لمصرف المتحد للاستثمار لوحظ وجود ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي حيث بلغ معامل الارتباط 0.2 وهذا يدل على ان العلاقة طردية أي ان مؤشر الاداء تزداد بتوفر السيولة القانونية, ان مصرف المتحد للاستثمار يؤيد قبول الفرضية الثانية أي توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات السيولة المصرفية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

4 ـ مصرف ا الاهلي العراقي :

ـ تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006 ـ 2015)

جدول(9) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006- 2015)

المتغيرات	(Df(n-1	Mean Square	F	sig	مستوى المعنوية
السيولة القانونية	6	30.840	1.729	0.008	0.05
العائد على الاستثمار	9	20692.001	63.649	0.000	0.05

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS .

من خلال جدول (9) تحليل التباين المتعدد (تحليل التغاير والاثر) لمصرف الاهلي العراقي تم اجراء تحليل التباين لمؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي (العائد على الاستثمار), حيث كانت الاختبارات ذات دلالة معنوية لان قيمة sig لمؤشر السيولة القانونية اقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على انه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر العائد على الاستثمار (الاصول) , حيث بلغت F المحسوبة لمؤشر السيولة القانونية 1.729 ,والعائد على الاستثمار63.649, ان مصرف الاهلي العراقي يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي .

ـ جدول (10) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون) الاهلي العراقي .

متغيرات السيولة المصرفية	مؤشرات الأداء المصرفي	قيمة معامل الارتباط	تحليل العلاقة
سيولة قانونية	العائد على الاستثمار(الاصول)	0.312	علاقة ايجابية طردية أي مؤشرات الأداء تزداد بازدياد السيولة القانونية

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال جدول (10) تحليل العلاقات باستخدام معامل الارتباط(بيرسون) لمصرف الاهلي العراقي لوحظ وجود ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشر الاداء المصرفي حيث بلغ معامل الارتباط 0.312 وهذا يدل على ان العلاقة طردية أي ان مؤشر الاداء تزداد بازدياد السيولة القانونية, ان مصرف الاهلي العراقي يؤيد قبول الفرضية الثانية أي توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات السيولة المصرفية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

الاستنتاجات :

1ـ تعد السيولة المصرفية ومؤشراتها من اهم المعطيات التي يقتضي على المصرف الاهتمام بها ,والسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على ضمان توفير الاموال من اجل الوفاء بالالتزامات المالية لان عدم توفر قدر من السيولة يؤدي الى فقدان ثقة الجمهور العام بالمصرف.

2ـ ان الاداء المصرفي يمثل الاداة الرئيسية المهمة اذ يستطيع المصرف من خلاله الحكم على مدى نجاحه في ممارسة نشاطاته المختلفة ,حيث يبين مدى

كفاءة المصرف في استثمار الموارد المتاحة لديه وتحقيق أهدافه المخطط لها .

3ـ فيما يخص مؤشر السيولة القانونية ومن خلال نتائج التحليل المالي للمصارف عينة البحث جاء المصرف الاهلي العراقي بالمرتبة الاولى وتجاوزه بمعدل قدره (156.6%) , وبالمرتبة الاخيرة مصرف المتحد للاستثمار بمتوسط قدره 82)%) , ان جميع النسب المتحققة للمصارف عينة البحث لا تشير الى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات تجاه العملاء لاسيما المودعين لان اغلب النسب عالية جدا .

4ـ من خلال تحليل معدل العائد على الاستثمار (الاصول) للمصارف عينة البحث استطاع مصرف المتحد للاستثمار تحقيق المرتبة الاولى بمعدل قدره 5.3)%), وبالمرتبة الاخير مصرف الشرق الاوسط بمعدل قدره (2.3%) ,وبشكل عام فان جميع المصارف لم تحقق النسب المعيارية المطلوبة بسبب عدم امكانية استثمار الموجودات التي يملكها بالشكل الذي تدر له عائد حيث ان النسبة المعيارية المحددة هي 10) ـ 15%) .

5ـ ان مصرف بغداد يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي وكذلك يؤيد قبول الفرضية الثانية وهي توجد علاقة ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

6ـ ان مصرف الشرق الاوسط يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي ولاكن لا يؤيد قبول الفرضية الثانية أي لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشرات الاداء المصرفي لان الارتباط سلبي .

7ـ ان مصرف المتحد للاستثمار يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي وكذلك يؤيد قبول الفرضية الثانية وهي توجد علاقة ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

8ـ ان مصرف الاهلي العراقي يؤيد قبول الفرضية الاولى أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشر السيولة القانونية والاداء المصرفي وكذلك يؤيد قبول الفرضية الثانية وهي توجد علاقة ارتباط بين مؤشر السيولة القانونية مع مؤشرات الاداء المصرفي .

التوصيات :

1ـ ضرورة تبني المصارف التجارية لمؤشرات السيولة المصرفية وذلك لان من خلال هذه المؤشرات تستطيع المصارف

ان تقوم بتحسين مركزها المالي والتنافسي.

2ـ ينبغي على البنك المركزي اتباع سياسة جديدة في السيطرة على حجم السيولة المصرفية وذلك لان المصارف عينة البحث كانت سياساتها انكماشية تحفظية ,وبالتالي ادى ذلك الى انخفاض مستوى الاداء المصرفي وعدم الدخول في مجالات استثمارية مربحة .

3ـ ان المصارف عينة البحث لابد لها من الاهتمام بمؤشرات الاداء المصرفي لأنه يبين مستوى نجاحها ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف والاخطاء ومعالجتها .

4ـ الاستفادة من ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي تقيمها المؤسسات التعليمية والبنك المركزي لأنها توضح ابرز المشاكل وتقترح الحلول لمعالجتها .

5ـ ضرورة المواءمة ما بين مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات الاداء المصرفي وذلك لأنه من خلال النتائج التي اظهرتها نتائج البحث تبين ان هناك مصارف حققت مستويات سيولة عالية جدا تفوق النسب المعيارية ومستويات اداء كانت ضعيفة مقارنه بالنسب المعيارية لأنه توفر السيولة بكميات كبيرة تؤدي الى تحقيق عوائد قليلة .

المصادر :

اولا: المصادر العربية

أ ـ الدوريات

1ـ بو هراوة , سعيد , ادارة السيولة في المصارف الاسلامية ,رابطة العالم الاسلامي المجمع الفقهي الاسلامي ,مكة المكرمة , الدورة العشرون ،2010 ,ص2.

2ـ سنان زهير محمد جميل ,سوسن احمد سعيد ,تقيم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية , مجلة تنمية الرافدين ,كلية الادرة والاقتصاد جامعة الموصل ,مجلد85, عدد 29, 2007, 119.

3ـ عبد الستار , رجاء رشيد , تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية , مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعية , بغداد , عدد 31 , ص 119 , 2012.

4ـ زاهر , لانا نبيل , اثر السيولة والكفاية الادارية والملائة المالية على ربحية المصارف , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , دمشق , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , مجلد 36 ,عدد6 , ص7 , 2014 .

5ـ الكروي , بلال نوري سعيد , تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة , المجلة العراقية للعلوم الادارية ,جامعة كربلاء , مجلد 65, عدد 24 , 2008 .

ب ـ الرسائل والأطاريح

1ـ ابو قمر , محمد احمد محمد , تقويم اداء بنك فلسطين المحدد باستخدام بطاقة الاداء المتوازن , رسالة ماجستير جامعة غزة ,كلية

التجارة , 2009 , ص21.
2ـ العابدي , عمار ياسر , دور اعادة هندسة العمليات المصرفية في تحقيق الاداء الاستراتيجي , رسالة ماجستير جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد ,ص40, 2017 .
3ـ الاسدي , عبد الحسين جاسم محمد ,ادارة السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة ,رسالة ماجستير جامعة كربلاء , 2005, ص6.
4ـ المعموري , قاسم حميد ناصر , اثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في اعادة بناء المحفظة الاستثمارية , رسالة ماجستير ,جامعة كربلاء , ص37, 2015.
5ـ بشناق , زاهر صبحي ,تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية , الجامعة الاسلامية غزة , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ,ص36 , 2011.
6ـ حسين المحمود , امكانية استخدام نظام CAMELS)) في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية , رسالة ماجستير , جامعة دمشق ,2014،ص87.
7ـ البديري , صلاح عامر ابو هونة , اثر كفاية راس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة ,اطروحة دكتوراه جامعة الكوفة ,2016, ص2.
8ـ الجبوري , هدير حنون عاشور , تحليل المخاطرة والعائد واثرهما في اختيار المحفظة الاستثمارية , اطروحة دكتوراه , جامعة كربلاء ,2017،ص57.
9 الخطيب , سمير كامل , قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الاداء المنظمي , اطروحة دكتوراه , ادارة واقتصاد جامعة بغداد , المستنصرية , ص 114 , 2002 .

المصادر الاجنبية :

1. Maqsood, T. A. H. I. R., et al. "Impact of Liquidity Management on Profitability in the Banking Sector of Pakistan." International Review of Management and Business Research 5.2 (2016): 643652-.

2. Bassey, Godwin E., and Comfort Effiong Moses. "Bank profitability and liquidity management: A case study of selected Nigerian deposit money banks." International Journal of Economics, Commerce and Management 1.4 (2015): 124-.

3- Erhardt,Michael &Brigham , Eugene. " Financial Management: Theory and Practice " South – Western Cengage Learning , USA 2011.

الملاحق

اولا: نماذج من معادلات مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات الاداء المصرفي

ـ مؤشرات السيولة المصرفية جميع هذه المعادلات مأخوذة لمصرف بغداد ولسنة 2008فقط .

ـ نسبة السيولة القانونية = (النقد في الصندوق +الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات +اوراق تجارية مخصومة / الودائع وما في حكمها) ×100

نسبة السيولة القانونية = (1791021852+217149527772+23341937998 +204708679911 / 449569502822) ×100= 99.43

ـ مؤشرات الاداء المصرفي جميع هذه المعادلات مأخوذة لمصرف الاهلي العراقي ولسنة 2007فقط .

معدل العائد على الاستثمار(الاصول) = (صافي الربح / مجموع الموجودات) ×100

معدل العائد على الاصول = (1852259000 / 51192450000) ×100 = 3.62

ثانيا: الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر للمصارف عينة البحث للمدة (2006ـ 2015)

ملحق (1)

الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف بغداد(مساهمة خاصة) للمدة من (2006 ـ 2015)

السنوات	نقد في الصندوق	نقد لدى البنك المركزي	الاستثمارات	اوراق تجارية مخصومة	الودائع وما في حكمها	اجمالي الموجودات	حق الملكية	اجمالي الودائع	صافي الربح
2006	187524605239	6515997538	52986829949	5221187116	271720329370	331209583378	59489254008	242317153699	9694202698
2007	160942636431	23133745573	84983859869	5437493913	287617584308	363724586351	76107002043	255474271826	22496776327
2008	204708679911	23341937998	217149527772	1791021852	449569502822	542911440280	93341937998	404177095939	21948977331
2009	477684631000	24169572000	163198369000	1882882000	693034541000	802194113000	109169572000	661618527000	18617517000
2010	571822356000	18787915000	129539147000	18275000	842274695000	961062610000	118787915000	804688378000	16211209000
2011	457387463000	26719840000	185465080000	4124042000	735647496000	875267336000	139619840000	699368971000	24972265000
2012	812391897000	32252848000	239128048000.	10145751000	1093402136000	1300654984000	207252848000	1046719009000	29637502000
2013	1014698200000	41262414000	410177510000	10985656000	1473642144000	1764904558000	291262414000	1393584250000	38797071000
2014	992408943000	42419198000	455021749000	2204299000	1535086127000	1827505325000	292419198000	1491599288000	32847000000
2015	870879623000	18488373000	258837844000	2204299000	1281048325000	1549536698000	268488373000	897310898000	13260673000

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بغداد(مساهمة خاصة) للمدة من (2006ـ 2015).

ملحق (2)

الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مساهمة خاصة)

للمدة من (2006 ـ 2015)

السنوات	نقد في الصندوق	نقد لدى البنك المركزي	الاستثمارات	اوراق تجارية مخصومة	الودائع وما في حكمها	اجمالي الموجودات	حق الملكية	اجمالي الودائع	صافي الربح
2006	138600463715	8782810742	98556586247	1811074850	263602820626	299385631368	35782810742	239348107400	5682577204
2007	174354378373	19449023707	151046473630	1596440897	356333944973	406782968680	50449023707	333057282533	16196148887
2008	217433625501	21840125656	187597915547	1021840068	505827487037	569667612693	63840125656	431100483855	14027457955
2009	355744429771	20547214715	77067476505	1206250	481992807383	557540022098	75547214715	452515342363	12230702069
2010	343909605978	18098352240	8702260320	250288100	496027190947	580125543187	84098352240	463327210550	10075460896
2011	369713737399	37899379151	5257699027	1904307852	530117905585	668017284736	137899379151	505117764165	21625805198
2012	463908436167	37746192328	43487581000	1014294755	631223397591	818969589919	187746192328	615784212672	28588411577
2013	422060505233	52779595209	19065496297	2089933375	517400423727	774180018936	202779595209	551856183588	24467634443
2014	349766735144	57074411660	268597752280	0	376001974995	683076386655	307074411660	358177941092	4291058636
2015	325310817040	26967572232	42573025969	0	379163029430	675123601662.00	276967527232	331665994322	6620726619

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (مساهمة خاصة) للمدة من (2006ـ 2015).

ملحق (3)

الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف المتحد للاستثمار (مساهمة خاصة)

للمدة من (2006 ـ 2015)

السنوات	نقد في الصندوق	نقد لدى البنك المركزي	الاستثمارات	اوراق تجارية مخصومة	الودائع وما في حكمها	اجمالي الموجودات	حق الملكية	اجمالي الودائع	صافي الربح
2006	19637547174	2020705352	1291266759	185005000	17335920353	26621287654	9276367302	16239988336	(2744338050)
2007	24317477146	2042587024	2112212535	232556812	21965908139	31624157110	9298248972	19914387231	534200870
2008	45589096143	1354233220	7899656578	393801500	38737194490	62382961270	23645766780	30151227104	(710891523)
2009	294289498000	12687266000	3308599000	228022000	327067030000	439745296000	112678266000	231888485000	16590839000
2010	210358911000	33987336000	6395072000	164251000	334612363000	518599704000	183987336000	286556308000	40202070000
2011	137010459000	47446240000	10786505000	681352800	408379529000	655825769000	247446240000	299377982000	49208904000
2012	216118063000	60264563000	14397131000	3428159000	396143508000	706408071000	310264563000	246693814000	55818323000
2013	113743180000	38833264000	14103316000	69573000	416031634000	754864898000	338833264000	349519977000	37059264000
2014	35529723837	16915074137	13419906349	41786390	279818630847	596733704984	316915074137	186156224510	26333903006
2015	118220579701	21716551105	4584432204	0	259527046104	581243597209	321716551105	228902501601	2744338050

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد للاستثمار (مساهمة خاصة) للمدة من (2006ـ 2015).

ملحق (4)

الارصدة المطلقة لعدد من فقرات الميزانية وحساب الارباح والخسائر لمصرف الاهلي العراقي (مساهمة خاصة)

للمدة من (2006 ـ 2015)

السنوات	نقد في الصندوق	نقد لدى البنك المركزي	الاستثمارات	اوراق تجارية مخصومة	الودائع وما في حكمها	اجمالي الموجودات	حق الملكية	اجمالي الودائع	صافي الربح
2006	28383979439	2104016844	7122745194	205750000	17564629000	43925751126	26361121000	13562802206	(742895003)
2007	39375726000	2945512000	439313000	196500000	23246938000	51192450000	27945512000	21816120000	1852259000
2008	42299335000	6080598000	15319706000	1026725000	39483175000	70563773000	31080958000	37519122000	3510884000
2009	52477343000	1771970000	19732000000	2175307000	42280940000	94052910000	51771970000	40308484000	696561000
2010	50688580000	2913474000	11546291000	1325300000	54644816000	107558290000	52913474000	51706265000	1351558000
2011	109984320000	5416986000	16335759000	2529598000	79247530000	184664516000	105416986000	75720087000	6904494000
2012	257642351311	54663993882	1955606334	1501022000	182566603065	337248547000	154660445000	154837514360	18195673187
2013	383101205338	16541167966	32785606334	750860492	373912126000	542453293966	168541167966	360328792951	16610177132
2014	409591738545	13386979914	14674757272	149926871	352548624015	615265071804	263386979914	338268095253	8956225144
2015	311459570511	10396326552	2542082924	0	275368264753	535764591305	260396326552	267565700038	4166100050

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الاهلي العراقي (مساهمة خاصة) للمدة من (2006ـ 2015).

Abstract:
Purpose: The research seeks to analyze and measure the legal liquidity index as an independent variable and to indicate its impact and its correlation with the banking performance as a dependent variable represented by the return on investment (assets) index.
Design / Methodology: The problem lies in knowing the role of legal liquidity in banking performance. Therefore, the problem of research is based on the following questions: "Is there a difference between the legal liquidity index and banking performance?" Is there a correlation between the liquidity index of legal and banking performance, and to answer these questions, the study examined a sample of private Iraqi commercial banks consisting of four banks (Baghdad, Middle East, United Investment, Iraqi National) for the period (2006-2015), used in that data Published on the websites of the Securities Authority, which are subject to the supervision of the Central Bank of Iraq. The research sought to test the hypothesis of research on the relationship of correlation and impact between the variables of the search, and in order to answer the questions related to the problem of research and access to the objectives required SPSS was used. .
The findings of the study reached a number of conclusions, the most important of which is that bank liquidity and its indicators are one of the most important factors that the bank needs to pay attention to, and bank liquidity means the ability of the bank to ensure the availability of funds in order to meet the financial obligations because lack of liquidity leads to loss of public confidence The Bank's general liquidity indicators, which can be used to measure the liquidity of commercial banks. Among these indicators (legal liquidity, cash balance, legal reserve), banking performance is the main tool in which the bank can judge the success E in the exercise of its various activities, showing the efficiency of the bank to invest resources available to him and achieve its objectives planned.
Keywords: Bank Liquidity, Liquidity Liquidity Index, Banking Performance, Return on Investment Index.